

مغني اللبيب عن كتب الأعراب

أقمت مدة أقول القياس جواز العطف على محل الجملة المعلق عنها بالنصب ثم رأيت
منصوصا أنه وممن نص عليه ابن مالك ولا وجه للتوقف فيه مع قولهم إن المعلق عامل في المحل

4 - الجملة الرابعة المضاف إليها ومحلها الجر ولا يضاف إلى الجملة إلا ثمانية .
أحدها أسماء الزمان ظروفًا كانت أو أسماء نحو (والسلام علي يوم ولدت) ونحو (وأنذر
الناس يوم يأتيهم العذاب) ونحو (لينذر يوم التلاق يوم هم بارزون) ونحو (هذا يوم لا
ينطقون) ألا ترى أن اليوم ظرف في الأولى ومفعول ثان في الثانية وبدل منه في الثالثة
وخبر في الرابعة ويمكن في الثالثة أن يكون طرفًا ليخفى من قوله تعالى (لا يخفى على
منهم شيء) .

ومن أسماء الزمان ثلاثة إضافتها إلى الجملة واجبة إذ باتفاق وإذا عند الجمهور ولما
عند من قال باسميتها وزعم سيبويه أن اسم الزمان المبهم إن كان مستقبلًا فهو كذا إذا في
اختصاصه بالجملة الفعلية وإن كان ماضيًا فهو كذا إذ في الإضافة إلى الجملتين فتقول أتيتك زمن
يقدم الحاج ولا يجوز زمن الحاج قادم وتقول أتيتك زمن قدم الحاج وزمن الحاج قادم ورد
عليه دعوى اختصاص المستقبل بالفعلية بقوله تعالى (يوم هم بارزون) ويقول الشاعر